مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٠٨**

الأربعاء ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إلوفا
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد غمرو كجو
	الصين	السيد لونغ تشو
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد إدوكبا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920).

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/214)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/214)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل نيبال، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة لندغرين إلى شغل المقعد المخصص لها على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/214، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والتي سيتم إصدارها بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2010/229.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية تقدمها السيدة كارين لندغرين، والتي أعطيها الكلمة.

السيدة لندغرين (تكلمت بالإنكليزية): تمر عملية السلام في نيبال بمرحلة دقيقة وحرجة، فيما يعمل المفاوضون على إيجاد مخرج من المجابهة الحالية بين أنصار الحزب الماوي والحكومة، والتي يرجع سببها الرئيسي إلى مطالب الماويين المتعلقة بتشكيل حكومة وحدة وطنية. ومع دخول الإضراب العام في نيبال يومه الخامس، تتناول المفاوضات بين الأحزاب الرئيسية بشكل مباشر المسائل الرئيسية والخلافية المتعلقة بالحكم وغيرها من قضايا عملية السلام التي نُحيت جانبا لفترة طويلة، بما في ذلك المسائل الدستورية الحاسمة المتعلقة بالهيكل الاتحادي المقترح لنيبال وشكل الحكم وإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم.

وبعد انتخابات عام ٢٠٠٨ بفترة قصيرة، جرى تعديل الدستور المؤقت، الذي شدد على أهمية الحكم بتوافق الآراء، للسماح بوجود معارضة، وهو ما ترتب عليه إزالة عنصر حيوي في إدارة الفترة الانتقالية بعد انتهاء الصراع في نيبال. وخلال الجزء الأكبر من العام الماضي، توصلت الأحزاب الرئيسية إلى أن تشكيل حكومة تحظى بتوافق الآراء

هو السبيل لإيجاد مزيد من الثقة، وبالتالي اختتام عملية السلام.

وفي إطار اتفاق شامل محتمل، تناقش الأحزاب أيضا عددا من القضايا الأخرى المعلقة، بما في ذلك إنهاء الوظيفة والأنشطة شبه العسكرية لعصبة الشبيبة الشيوعية الماوية واسترداد الماويين لجميع الممتلكات المصادرة، وهما قضيتان تناولتهما اتفاقات سابقة ولكنهما لم تنفذا مطلقا. وتجري أيضا مناقشة تمديد الموعد النهائي الوشيك للجمعية التأسيسية. والأحزاب الرئيسية تقر بجميع عناصر إيجاد حل لهذا المأزق. ويتردد أن العقبات الرئيسية في المفاوضات تتمثل في موعد تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وقيادتها وطرائق إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. وإذا أمكن تفادي نشوب أزمة بالتوصل إلى اتفاق في الأيام المقبلة، سيكون من المهم بشكل حيوي إيجاد آلية فعالة لرصد الاتفاق ومراقبته.

ولطالما حذرت بعثة الأمم المتحدة في نيبال من حدوث انحدار خطير في عملية السلام. والعملية ما زالت تتسم بانعدام الثقة المتبادل على نحو عميق، حيث أدت حكومات الأغلبية إلى تقوية الانقسامات بين الأحزاب الماوية وغير الماوية لما يقرب من عامين. وفي مناخ الاستقطاب ذلك، بقي الماويون – أكبر حزب سياسي – في المعارضة خلال العام الماضي. وشككت الأحزاب الأخرى في التزام الماويين بالديمقراطية وسيادة القانون ودعتهم إلى عدم اللجوء إلى العنف. وأعرب الماويون، من جانبهم، عن تشككهم في التزام الأحزاب الرئيسية الأخرى بالتغييرات الاجتماعية والسياسية المنصوص عليها في اتفاقات السلام، وبالدستور الجديد، وبالانتخابات الجديدة التي ستلي ذلك. ويتطرق التقرير المعروض على المجلس (S/2010/214) إلى عدة مخاطر أخرى راهنة، بما في ذلك اقتراب الموعد النهائي لإعلان دستور جديد.

وقد ازدادت حدة التوترات منذ تقريري السابق المقدم إلى المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6260). فمنذ أوائل آذار/مارس، تصاعدت الاشتباكات بين الأحزاب السياسية، وبخاصة بين أجنحتها الشبابية. وبدأت المناطق تبلغ عن تجدد أعمال الابتزاز أو التبرعات القسرية من جانب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، مما يُذكر بممارسات زمن الحرب. وتفيد أنباء موثوقة بأنه طُلب من الكوادر الماوية التحضير لتمرد. من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الدفاع عن بدء تجنيد عناصر جديدة في صفوف الجيش النيبالي، وذلك في انتهاك لاتفاقات السلام. وتزايدت التحديات العلنية للأساس الاتحادي والعلماني والجمهوري للدستور المؤقت. وأعرب قادة المادهيشي عن خيبة أمل عميقة بسبب شعورهم بالاستبعاد من مركز وضع السياسات ومن الآلية السياسية الرفيعة المستوى. وما زالت الحالة الأمنية في تيراي تثير القلق، ويشعر كبار مسؤولي المقاطعات في أنحاء البلد بأنهم محاصرون بالمشاكل على نحو متزايد.

وأسفرت تلك الأحداث، مقترنة بعدم إحراز تقدم حاسم بشأن الدستور وإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، عن تزايد القلق العام إزاء احتمال العودة إلى الصراع المفتوح توجيه ضربة استباقية لعملية الانتقال الديمقراطي في نيبال بصورة استبدادية. وفجرت وفاة رئيس المؤتمر النيبالي غيريجا براساد كويرالا صراعا ثلاثيا على الزعامة داخل الحزب. وأدى ذلك، مقترنا باستمرار الفصائلية العميقة في صفوف الحزب الشيوعي النيبالي (اللينيني – الماركسي الموحد)، إلى تفاقم المأزق السياسي.

وفي تموز/يوليه الماضي، اقترح غيريجا براساد كويرالا إنشاء الآلية السياسية الرفيعة المستوى لكسر ذلك الجمود. وأصبحت المبادرة ذاتها رهنا بشروط مسبقة عديدة، لكن الآلية أنشئت أخيرا في كانون الثاني/يناير واجتمعت عدة

مرات قبل وفاة السيد كويرالا في ٢٠ آذار/مارس. وكانت الآلية السياسية الرفيعة المستوى خطوة باتجاه معالجة أحد جوانب العجز الطويلة الأمد لعملية السلام، وهي تحديدا، ضعف هيكل التفاوض والتشاور ورصد تنفيذ الاتفاقات السابقة. ولكن قد يتبين أنها لا تفي بالغرض وأنها جاءت بعد فوات الأوان. ففي الأيام الأخيرة، تبادلت الحكومة والماويون الاتهامات بارتكاب انتهاكات فعلية أو وشيكة لاتفاق السلام الشامل، وهي تذكرة بعدم وجود آلية شاملة للرصد.

واستقدم الماويون أعدادا كبيرة من أنصارهم إلى كاتماندو في يوم عيد العمال وأعقب ذلك إضراب عام مفتوح، بدأ في ٢ أيار/مايو، مطالبين حكومة مادهاف كومار نيبال بالاستقالة وإفساح الطريق أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. ورفض رئيس الوزراء الدعوات المطالبة باستقالته الفورية، لكنه قال إنه لن يكون عقبة في الطريق إذا توصلت الأحزاب إلى تفاهم فيما بينها.

وحذرت بعثة الأمم المتحدة في نيبال من أن عملية السلام ستتعرض لمخاطر جسيمة في حالة استمرار المجابهة. وأعلنت الحكومة أن الجيش النيبالي سيتدخل إذا جنح الماويون إلى العنف في احتجاجهم وأُعلنت حالة التأهب القصوى في صفوف قوات الأمن الوطنية. ويؤكد الماويون أن احتجاجهم سيظل سلميا. غير أنه عثر بحوزة فرد في الجيش الماوي على قنبلة يدوية أثناء سفره على متن حافلة نقل عام، وهو عمل أرعن أدانته بعثة الأمم المتحدة في نيبال على الفور؛ وألقي القبض على أنصار للماويين في كاتماندو وبحوزتهم خمس قنابل مقبسية مترلية الصنع. وأفادت أنباء بضبط عناصر تستخدم في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة في أحد فنادق كاتماندو.

وبانتهاء اليوم الرابع من الإضراب العام، اندلعت عدة اشتباكات بين الماويين والسكان المحليين في مناطق مختلفة، وتفيد أنباء بأنه ربما يجري تنظيم حملات مضادة، وهو أمر ينتظر أن يؤدي إلى تفاقم التوترات. والخسائر الاقتصادية المترتبة على الإضراب كبيرة. وبدأ العاملون في الحزب يعانون من الأمراض المنقولة بالمياه، ودرجات الحرارة مرتفعة في كاتماندو وتيراي. وذكرت الأنباء أن الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي احتجز بضعة ضباط في الجيش الماوي يرتدون ملابس مدنية وسلمهم لقوات الأمن، في حين اتهمهم علنا بالتجسس.

والمستوى العام للسيطرة وضبط النفس اللذين تبديهما الحكومة والماويون جدير بالإشادة. ومع ذلك، فإن المخاطر تتزايد يوما تلو الآخر. وينبغي عدم السماح باستمرار هذه الحالة، وثمة حاجة إلى تشجيع الجانبين بكل قوة على تعميق نقاشهما والتوصل إلى اتفاق وحل الأزمة بسرعة.

وفي غضون ١٠ أيام، ستنتهي الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، والتي كانت قد مددت استجابة لطلب حكومة نيبال في كانون الثاني/يناير، على أساس الانتهاء من الأنشطة المتبقية للبعثة قبل أسبوعين على الأقل من ٢٨ أيار/مايو، وهو الموعد المقرر لإعلان الدستور الجديد لنيبال، وفقا للدستور المؤقت.

وعلى الرغم من أن صياغة دستور اتحادي جديد هي المهمة الرئيسية للجمعية التأسيسية، فإن الأحزاب لم تتفق بعد على الهيكل الاتحادي الملائم لنيبال أو على شكل الحكومة مستقبلا. وفي منتصف نيسان/أبريل، أعلن زعماء حزبي الائتلاف الحاكم – المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي (اللينيني – الماركسي الموحد) – أنه لن يتسنى الانتهاء من صياغة الدستور في المهلة المحددة. وفي مواجهة مشاعر القلق الواسعة النطاق من حدوث فراغ سياسي في ٢٩ أيار/مايو، أوضح رئيس الجمعية التأسيسية، سوباس نيمبانغ، مؤخرا أنه

لا توجد عقبة قانونية أو دستورية أمام تمديد ولاية الجمعية التأسيسية، حيث أن جميع أحكام الدستور المؤقت قابلة للتعديل باستثناء تلك المتعلقة بالطابع الجمهوري والاتحادي لنيبال. وتمديد ولاية الجمعية التأسيسية من بين المسائل الجاري التفاوض بشأنها حاليا.

ويجري التفاوض أيضا بشأن كيفية حل مستقبل قرابة ٢٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش الماوي، وهي مسألة في صميم عملية السلام. وبموجب اتفاقات السلام، من المقرر إدماجهم في قوات الأمن أو إعادة تأهيلهم. ولم تصبح مسألة عدد من سيجري إدماجهم منهم مادة للنقاش والتفاوض المفتوح بين الأحزاب إلا مؤخرا.

وفي المراحل الأولية، اقترحت الحكومة إدماج ٣ ٠٠٠، أو حوالي ١٥ في المائة من إجمالي أفراد الجيش الماوي الذي تم التحقق منه، في قوات الأمن النيبالية، في حين أكد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي على ضرورة استيعاب جميع أعضائه. وأعدت اللجنة التقنية بعض الخطط لمجموعات تدابير لإعادة التأهيل؛ بما في ذلك عنصر نقدي لبقية الأفراد. غير أنه منذ آذار/مارس، لم يشارك الأعضاء الماويون في اجتماعات اللجنة الخاصة. ويشير المفاوضون في خضم المأزق الراهن إلى أن المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي (اللينيني – الماركسي الموحد) يضغطان من أجل عقد اتفاق بشأن الأعداد التي سيجري دمجها، في حين يرغب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي في الاتفاق أولا على طرائق الإدماج.

وثمة حاجة إلى حل مسألة المقاتلين الماويين السابقين بصورة عاجلة، بوصفهم أفرادا ومفتاحا لعملية السلام النيبالية. وكما تظهر التجربة الأخيرة لتسريح الأفراد غير المستوفين للشروط على نطاق أصغر بكثير، فإن إدماج وإعادة تأهيل العدد الأكبر من الأفراد المستوفين للشروط يتطلبان عملية يجري التخطيط لها وإدارتها بعناية مع الاتفاق على التفاصيل قبل التنفيذ بفترة كافية. وإعادة التأهيل الاجتماعي المنفذة بطريقة سيئة أو الاعتماد المفرط على مجموعات التدابير النقدية يمكن أن يبذرا بذور المشاكل في المستقبل. وفي وقت سابق من العام الحالي، أعرب معلقون نيباليون عن قلقهم إزاء تسريح الأفراد غير المستوفين للشروط بعد تزويدهم بإمكانات تدريبية وتعليمية اختيارية بصورة صارمة. وأحث الأحزاب على الاستثمار بالقدر الكافي في التخطيط لجميع مراحل عملية الإدماج وإعادة التأهيل وتصميمها وتنفيذها ورصدها ومراقبتها، والأمم المتحدة ما زالت مستعدة للمساعدة في هذه العملية.

لقد دعا القرار ١٩٠٩ (٢٠١٠) المتخذ في كانون الثاني/يناير الماضي بعثة الأمم المتحدة في نيبال إلى العمل مع الأحزاب لوضع ترتيبات لانسحابها ولنقل مسؤولياتها المتبقية في مجال الرصد. وكما يشير التقرير المعروض على المجلس، فإن البعثة شرعت في إجراء مشاورات مكثفة مع الأحزاب، بشكل ثنائي وبصورة مشتركة على السواء.

واستجابة لتوقعاتنا أن نجري مناقشة مفصلة للخيارات التي ستسمح بنقل المسؤوليات في مجال الرصد، عينت الأحزاب أعضاء بارزين على دراية بعملية السلام وبدور بعثة الأمم المتحدة. وكان خمسة من المشاركين الستة وزراء حاليين أو سابقين وثلاثة من أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالإدماج وإعادة التأهيل وشاركه ثلاثة في أفرقة المفاوضين في عملية السلام الأصلية، أو ممن شاركوا في مبادرات للسلام. وأربعة من الأعضاء الست يشاركون حالياً في فرقة العمل التي تسعى إلى حل الأزمة الحالية.

وفي الفترة بين ١٤ آذار/مارس و ٢٦ نيسان/أبريل، اشتركنا في مناقشات جماعية استمرت حوالي ١٢ ساعة خلال ثلاثة اجتماعات استعراضية للنظر في البدائل لبعثة

الأمم المتحدة وتوقعات الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية من البعثة. وأسهم إجراء المناقشات بموجب قواعد تشاتام هاوس في عقد مناقشة صريحة ومثمرة. واستجابة لطلب من مجلس الأمن، اقترحت البعثة عدة خيارات تقلص دورنا في الرصد أو تلغيه تماما، بما في ذلك الاستعاضة عنها أو إكمالها بهيئة عسكرية مختلطة أو بهيئة مدنية وطنية أو بتقوية مواقع التجميع أو حاويات تخزين الأسلحة، وأوضحنا أن اقتراحاتنا ليست جامعة.

وأجمعت الأحزاب على أن مغادرة بعثة الأمم المتحدة في هذه المرحلة من عملية السلام لن يكون مفيدا. كما أشارت إلى أن ترتيبات الرصد البديلة غير قابلة للتطبيق. وأوصت بأن يكون دور البعثة ذا صلة بالمرحلة الحالية من عملية السلام، وبخاصة، أن توفر البعثة المساعدة للجنة الخاصة المعنية بتخطيط الإدماج وإعادة التأهيل وتنفيذهما. كما طلبت المجموعة من البعثة أن تكون مستعدة لتيسير الجوانب الأخرى لعملية السلام، حسب الاقتضاء. وظهر خلاف بشأن طابع الرصد الذي تقوم به البعثة، حيث اقترح البعض أن تتوقف البعثة عن رصد الجيش النيبالي نظرا لتغير الظروف، على أن تركز حصرا على الجيش الماوي، في حين اقترح آخرون أن ترصد البعثة عملية الإدماج ذاتها، وكذلك عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي.

وفي رسائل متعاقبة لطلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، أشارت حكومة نيبال إلى الدور الهام الذي تضطلع به البعثة في تقديم الدعم والتيسير في إطار ولايتها لعملية السلام التي تقودها القوى الوطنية في نيبال. وكما يشير التقرير المعروض على المجلس الآن، فإن المسائل التي أعربت الأحزاب عن اتفاقها بشأنها في مشاوراتنا هي أيضا مسائل يمكن للبعثة أن تعزز دعمها لها في إطار ولايتها الحالية. وثمة منطق جلي في الربط بين مغادرة البعثة وحل مسألة أفراد الجيش الماوي. وفي تطور منفصل، يسرت البعثة مؤخرا إيجاد حل على مستوى رفيع، ولكن بهدوء، لخلاف بين الماويين والحكومة بشأن مسألة المدفوعات لأفراد الجيش الماوي في مواقع التجميع.

وكما يعلم المجلس جيدا، فإن بعثة الأمم المتحدة مجهزة للعمل في بيئة من الثقة النسبية والامتثال النسبي من جانب الأحزاب، في ظل الاتفاقات التي توصلت إليها الأحزاب ذاتها عن طريق التفاوض. وكان من المتوقع أن يشكل الاتفاق بشأن رصد وإدارة الأسلحة والجيشين، الذي فرض قيودا على الجيشين وأسند إلى البعثة دورا خفيفا في الرصد ينظر إليه ترتيبا قصير الأجل. وخلال الفترة الفاصلة بين الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جرى خفض عدد مراقبي الأسلحة من ١٨٦ إلى ٩٠ مراقبا، ثم إلى ٧٣، وهو الحد الأدنى المطلوب، وهو ما تضمن أيضا افتراضا بأن الحاجة إلى قيام البعثة بالرصد ستنتفي قريبا.

وفي مجابهة التحديات الكثيرة لعملية السلام في نيبال، شدد مجلس الأمن كثيرا على تفهمه ودعمه لها. وقد أحرزت العملية تقدما بسرعة نسبيا، وبخاصة في مراحلها المبكرة، ولكن مع انتكاسات كبيرة أيضا. ولقد مر اليوم عام على الجلسة التي عقدها المجلس وسط أنباء استقالة رئيس الوزراء آنذاك براشاندا، عقب محاولته الفاشلة عزل رئيس أركان الجيش. وعلى الرغم من أنه كانت هناك لحظات ضعف، فقد حافظت الأحزاب على السلام. ولا بد من تعزيز التزامها باتفاق السلام الشامل، حيث أنه لا يزال أمامنا شوط طويل.

وتعتبر الأحزاب السياسية أن النهاية المنطقية لعملية السلام في الأجل القريب ستتحقق عندما يجري إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم أو عندما يتم اعتماد الدستور الجديد. غير أن هذه العملية تتعلق في نهاية المطاف بمعالجة

الأسباب الطويلة الأجل الكامنة وراء نشوب الصراع. ولا تزال هناك تحديات جسام، مثل إقصاء الفئات المهمشة، وانعدام الخدمات الأساسية والأمن الكافي للجميع، والسعي إلى إحقاق العدالة، مثلما يتضح ذلك على نحو خاص في استمرار إفلات الأطراف الفاعلة الماوية والحكومية من العقاب على الانتهاكات الماضية والحالية لحقوق الإنسان.

ويشعر العديد من أبناء نيبال بخيبة الأمل لأن توقعاتهم من عملية السلام لم تتحقق بعد. ولا مجال للعنف في عملية السلام هذه، ومعالجة دور الأطراف الفاعلة المسلحة أولوية قصوى ولبنة أساس لاستدامة السلام. ويمكن للأطراف أيضا أن تبدي قدرا أكبر من الجدية لدى رصد وفائها بالتزاماتها السابقة ومساءلتها عنها. وخلال الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لين باسكو إلى نيبال في آذار/مارس، حذر من أن نصف جميع عمليات السلام تماما تفشل في ظرف عقد من الزمن. وبفضل التشجيع القوي الذي حظيت به الأحزاب السياسية في نيبال من جانب جميع مناصري عملية السلام، فيمكنها، بل يجب عليها، أن تخرج العملية من حالة الفوضى والعداوة التي تعيشها حاليا.

الرئيس: أشكر السيدة لندغرين على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر أيار/مايو. وأتقدم لكم بخالص شكري على إتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

لقد أحطنا أيضا علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/214)، الذي يسلط الضوء على تقييم للحالة في نيبال في الأشهر القليلة الماضية. وعلاوة على ذلك، أقر بالملاحظات التي أدلت بها للتو السيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام، بشأن آخر المستجدات في عملية السلام في نيبال. غير أنني أود أن أشدد على أن الصراع لم يتجدد في نيبال وأن الحالة تحت السيطرة عموما على الرغم من التوترات الحالية.

والمجلس على وعي تام بأننا في الوقت الراهن نجتاز وقتا عصيبا في البلد، إذ نواجه بعض العراقيل في عملية السلام والممارسة المتعلقة بوضع الدستور، اقترانا بالاضطراب الذي تسبب فيه حزب المعارضة. وجريا على ما اعتدنا عليه في الماضي من تسوية الخلافات المتبادلة عن طريق الحوار والتوافق، فإننا نأمل أن نتمكن من تسوية الخلافات مع مراعاة المنظور الطويل الأجل لعملية السلام.

ويكتسي الالتزام والوفاء الفعال باتفاق السلام الشامل أهمية بالغة للخروج من الحالة الراهنة. وفي نهاية المطاف، اجتازت نيبال مختلف عمليات التغيير والتحول في العقود القليلة الماضية من أجل الرقي بنوعية حياة الشعب من خلال الحكم المستقر والديمقراطي والقابل للمساءلة. وتحقيق الرفاه العام لأكبر عدد من أفراد الشعب، إن لم يكن الشعب بأكمله وعلى نحو فوري، هو الركيزة التي تقوم عليها عملية التغيير والتقدم برمتها. وعلى ذلك الأساس سنتمكن من إيجاد حل للحالة الراهنة. وبينما أتكلم هنا، تجري حوارات جوهرية وجدية فيما بين الأحزاب السياسية لإيجاد حل توافقي معقول نأمل أن يمضي قدما بعملية السلام على نحو كبير.

وتلتزم حكومة نيبال بكفالة تكليل عملية السلام بنتيجة منطقية، بتحقيق الهدف الوحيد المتمثل في ضمان الاستقرار والسلام والرفاه لشعب نيبال. لقد طال انتظار شعب نيبال، مع ما له من آمال وتوقعات كبيرة، للمضي قدما صوب مرحلة ما بعد الانتقال.

وبما أن عملية السلام في نيبال التي تقودها العناصر الفاعلة على الصعيد الوطني قد تجاوزت المنظور الطويل الأجل، فإنها حققت بعض أوجه التقدم الملحوظ منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويشكل وضع الدستور المؤقت، وما أعقبه من انتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية، ثم إعلان نيبال باعتبارها الجمهورية الاتحادية الديمقراطية إنجازات ملحوظة. وعلاوة على ذلك، وخلال الأشهر القليلة الماضية، عزز النجاح في تسريح المقاتلين الماويين غير المؤهلين، بمساعدة الأمم المتحدة، إيماننا بقدرة عملية السلام لدينا على إحراز تقدم كبير، ولو أنها تتحرك أحيانا ببطء، وتتعرض للانتكاسات بين الفينة والأخرى. واستكمال عملية تسريح المقاتلين غير المؤهلين مؤخرا، في أقصر مدة ممكنة حالما انطلقت، يطمئننا أيضا أنه عندما يتم الاتفاق على الطرائق، سيجري تسريع وتيرة تنفيذ المسائل المعنية.

وقد شهدنا في أماكن أخرى من العالم أن الانتقال من حالة الصراع المسلح إلى حالة السلام والاستقرار الدائمين تشوبها على الدوام العديد من أوجه انعدام اليقين والعراقيل. وتلك هي طبيعة هذه التحولات الناجمة عن الصراعات. فقد نتمكن من إحلال السلام بتحقيق إنجاز باهر، لكن إذا أردنا استدامة السلام، ينبغي أن نتناول الكثير من المسائل التي تحيط بتلك العملية.

إن عملية السلام في نيبال، ولئن كانت تاريخية وفريدة، لا تقتصر على مجرد توقيع اتفاق السلام وتنظيم الانتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية. بل هي تعني أيضا صياغة دستور يضمن الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وحقوق الإنسان، والهيكل الاتحادي، والحوكمة الشاملة. ولديها جدول أعمال أوسع نطاقا لمعالجة التحول التاريخي لهيكل نيبال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن عملية التحول هذه مهمة جبارة بكل المقاييس. وإذ نعطي هذا التحدي التاريخي فرصة، اتخذنا فعلا بعض التدابير الصارمة لكنها محددة لكفالة الشمولية والحكم الديمقراطي. وبالتالي، أعربت الحكومة وجميع أصحاب المصلحة، مرارا وتكرارا، عن التزامها بتكليل عملية السلام بنتيجة هامة عن طريق تحقيق ذلك الهدف العام.

وقد أعرب عن الشواغل في مختلف الأوساط إزاء المسار الذي ستتخذه عملية السلام في نيبال في المستقبل، لا سيما على ضوء بطء التقدم لدى الوفاء بالموعد النهائي الدستوري لوضع دستور جديد للبلد، وهو جزء لا يتجزأ من عملية السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس أن الحوار متواصل بين الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن المسار الذي سنتبعه في المستقبل في حالة ما بعد ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

وبالنظر إلى جدية المسائل المطروحة والتزام الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية بالخروج من المأزق عن طريق الحوار، فإننا نأمل أن يتم إيجاد حل مقبول من جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام والجمهور عموما، بغية كفالة بلوغ عملية السلام في نيبال غايتها المنطقية في ظرف زمني معقول، على نحو يتماشى مع الآمال والتطلعات الكبيرة للشعب النيبالي.

وتظل نيبال حكومة وشعبا ممتنة للأمم المتحدة على مساعدتها منذ بداية عملية السلام لدينا. وقد أنجزت بعثة الأمم المتحدة في نيبال فعلا العديد من المهام المحددة في الولاية الأصلية من خلال الاضطلاع بكثير من المسؤوليات ، بما في ذلك عن تنظيم الانتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية.

وهناك على الدوام نجاحات وانتكاسات في عملية سلام معقدة مثل عملية السلام لدينا. وينبغي أن نستفيد من الآفاق الإيجابية للإبقاء على الزخم، ونحن على وعي بذلك. ولذلك السبب، وبما أننا في ظرف هام في عملية السلام

أيضا، فإن حكومة نيبال قررت السعي إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

وبما أن حكومة نيبال ملتزمة تماما بمواصلة عملية السلام بفعالية وحماس، بمساعدة جميع أصحاب المصلحة، فإننا على اقتناع بأننا سنتمكن من تكليل عملية السلام بإحراز تقدم ملموس في الأيام القادمة. ونحن نقدر كثيرا ما حظيت به عملية السلام لدينا من حسن النوايا والدعم والتعاون على الصعيد الدولي، بما في ذلك من لدن مجلس الأمن.

وأنا متفائل بأن مجلس الأمن سينظر على النحو المواتي في طلب حكومتي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة ١٥/٤٠.